الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

القمة السنوية لمنتدى النظم الغذائية الأفريقية

الجلسة العامة

التجارة والأسواق الخاصة بالنظم الغذائية:
ربط ممرات الغذاء وسلاسل الإمداد الغذائي

الموضوع:

"الشباب الأفريقي: قيادة التعاون والابتكار وتنفيذ التحول في النظم الزراعية والغذائية"

كلمة

باسم الأمين العام للأمم المتحدة

يدلي بها

السيد كلافر غاتيتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

داكار، السنغال
٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥

فخامة السيد باسيرو ديوماي فاي، رئيس جمهورية السنغال،

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الشرف أن أخاطبكم اليوم في القمة السنوية لمنتدى النظم الغذائية الأفريقية التي تُعقد تحت شعار **"الشباب الأفريقي: قيادة التعاون والابتكار وتنفيذ التحوُّل في النظم الزراعية والغذائية".**

وبهذه المناسبة، أنقل إليكم تحيات الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش.

لقد كان يأمل في الانضمام إلينا، لكن الظروف الخارجة عن إرادته حالت دون قيامه بذلك.

ومع ذلك، فإنه يعرب عن دعمه القوي لمهمتنا المشتركة لتسريع التحول في النظم الغذائية في أفريقيا.

إنه لشرف خاص لي أن أكون بين ظهرانيكم في داكار تحت قيادة فخامة الرئيس باسيرو ديوماي فاي، الذي لا تُلهم رؤيته للتنمية المستدامة والتحول الزراعي السنغال فحسب بل القارة بأسرها.

كما أتوجه بلشكر لحكومة السنغال وشعبها على كرم ضيافتهما وأثني على 'مجموعة شركاء منتدى النظم الغذائية الأفريقية' و'تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا' على عقد هذا الاجتماع الذي جاء في الوقت المناسب.

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

إننا نلتقي في وقت يتسم بتحديات جِسام.

ففي جميع أنحاء قارتنا، تتظافر الصدمات المناخية وفقدان التنوع البيولوجي وارتفاع تكلفة رأس المال وزيادة ضائقة الديون لإبطاء التحول الزراعي.

وبالنسبة للعديد من البلدان، تتجسد هذه الضغوط في ارتفاع تكاليف الاقتراض، وتقييد هامش المناورة المالي، ونقص الاستثمار في الزراعة والبنية التحتية ورأس المال البشري.

في الواقع، نحن لا نواجه تحديا لإنتاج الغذاء فقط، إننا نواجه تحديا إنمائيا يتنافس فيه انعدام الأمن الغذائي بشكل مباشر مع الاستثمارات اللازمة للدفع بالنمو الاقتصادي والوظائف والابتكار والقدرة على الصمود.

إنها دعوة للاستيقاظ.

والسؤال هو: **كيف نُطلق العنان لإمكانات أفريقيا الزراعية، وكيف يمكننا التصرف بسرعة؟**

دعونا نبدأ بالحقائق الواقعية.

تمتلك أفريقيا أكثر من ٦٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم ولديها القدرة على بناء صناعة في مجال الأغذية الزراعية بقيمة ١ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠.

ولسوء الحظ، رغم هذه الإمكانات الهائلة، لا تزال أفريقيا تستورد أغذية بلغت قيمتها في العام الماضي ١١٥ مليار دولار أمريكي.

وإذا لم تستطع قارة تزخر بهذه الموارد وهذه الطاقة الشابة وهذا الموقع الاستراتيجي أن تُطعم نفسها والعالم، يجب علينا إذّاك أن نسأل: **ما الذي نفتقده، وما الذي يتطلبه الأمر لتغيير هذه القصة؟**

بادئ ذي بدء، لا يزال الوصول إلى الأسواق وتطوير سلاسل القيمة والترابط الإقليمي تحديات رئيسية.

كيف يمكن للمزارعين الوصول إلى الأسواق الإقليمية عندما تكون ممرات النقل متخلفة، والإجراءات الحدودية بطيئة وأسواق الطاقة والأنظمة الرقمية مفككة؟

وكيف يمكننا بناء سلاسل قيمة مرنة إذا تعذر الحفاظ على السلع عند حصادها ونقلها بكفاءة من مناطق الفائض إلى مناطق العجز كمنتجات خام أو وسيطة أو نهائية؟

وهذا يأخذنا إلى الدور المحوري لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

من خلال مواءمة المعايير وإزالة الحواجز غير الجمركية والاستثمار في البنية التحتية المادية والرقمية، يمكننا جعل التجارة البينية الأفريقية في الأغذية أسرع وميسورة التكلفة وأكثر موثوقية.

ستعمل الابتكارات مثل نظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا على تعزيز الشفافية والثقة في كافة الأسواق.

وعلاوة على ذلك، يجب أن ندرك أن العالم قد تغير، وأن نماذج التمويل القديمة لن تكون كافية بعد الآن.

ولا يمكن للإنفاق الحكومي وحده أن يفي بحجم الاستثمار المطلوب، كما أن التمويل الميسر غير كاف.

ويؤكد هذا الواقع الحاجة الملحة إلى حلول شاملة تجمع بين الموارد العامة والخاصة، وتعمل على ترسيخ أسواق رأس المال وتحسين التصنيفات الائتمانية.

وفي هذا السياق، أقترح **ستة** تدخلات ذات أولوية لتسريع التحول في النظم الغذائية في أفريقيا.

أولا، يجب أن نبني ممرات غذائية متكاملة تربط مناطق الإنتاج في أفريقيا بالأسواق الوطنية والإقليمية الرئيسية.

ومن خلال تطوير الطرق والموانئ ومرافق التخزين وسلاسل التبريد، وتسريع الربط بين شبكات الكهرباء الإقليمية، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الحدودية، يمكننا تقليل خسائر ما بعد الحصاد، وضمان تسليم المنتجات في الوقت المناسب وتعزيز أساس التجارة الإقليمية.

ثانيا، يجب أن ننفذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذا كاملا من أجل توحيد المعايير، وإزالة الحواجز غير الجمركية، وإطلاق العنان لسلاسل القيمة الإقليمية.

وقد حددت أفريقيا ٩٤ سلسلة قيمة واعدة، كثير منها في الزراعة، والتي إذا تم تطويرها، يمكن أن ترسخ الاستثمار الخاص، وتوسع القدرة التنافسية، وتسمح للمنتجات الأفريقية بالمنافسة على قدم المساواة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ثالثا، يجب علينا إصلاح أنظمة التمويل العالمية، بما في ذلك ممارسات التصنيف الائتماني، حتى تتجلى نقاط القوة الحقيقية في أفريقيا.

إننا نعلم أن الإنفاق الحكومي والتمويل الميسر لا يكفيان لتلبية حجم الاستثمار المطلوب.

ولكن لماذا يجب على الدول الأفريقية أن تدفع ما يصل إلى ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي للاقتراض؟

فمن خلال تعبئة الموارد المحلية، وترسيخ أسواق رأس المال، ووضع حوافز لاستثمارات القطاع الخاص، يمكننا خفض تكاليف الاقتراض وتسريع الاستثمار في الزراعة والبنية التحتية الرقمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويجب أن نعمل على ضمان وصول المزيد من البلدان، إلى جانب بوتسوانا وموريشيوس، إلى مركز الاستثمار من خلال إيرادات محلية أقوى، وتقييمات شفافة للمخاطر، وتحسين الإدارة المالية، لضمان اعتراف الأسواق العالمية بالإمكانات الحقيقية لأفريقيا.

ولهذا السبب، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم إنشاء وكالة أفريقية للتصنيف الائتماني لوضع تقييمات ائتمانية عادلة وشفافة تقودها أفريقيا تعكس بدقة الأسس الاقتصادية للقارة وتطلق العنان للتمويل الميسور التكلفة من أجل التنمية.

رابعا، يجب علينا تحويل الزراعة نفسها من خلال تعزيز القيمة المضافة واعتماد التكنولوجيا والممارسات الذكية مناخيا.

وتوفر مبادرات مثل مناطق التجهيز الصناعية الزراعية المشتركة بين زمبابوي وزامبيا، وكوت ديفوار وغانا، نماذج قابلة للتطوير لسلاسل قيمة الذرة ومنتجات الألبان والكاكاو.

وعلاوة على ذلك، فإن أفريقيا تملك القدرة على إنتاج الأسمدة الخاصة بها.

وتملك بلدان مثل نيجيريا والمغرب وغيرها احتياطيات كبيرة من الفوسفات ويمكنها توفير المدخلات الأساسية محليا، وهو ما يقلل من الاعتماد على الواردات ويخفض التكاليف ويعزز الإنتاجية.

خامسا، ستة من كل عشرة أفريقيين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما.

وهذا الواقع وحده يبيّن لنا بأن تحول أفريقيا لن يكون مستداما إلا إذا شارك الشباب في صناعته.

ولكي نغتنم هذه الفرصة، يجب علينا تمكينهم كمبتكرين ورواد أعمال من خلال توسيع نطاق مبادرات حاضنات الأعمال، وزيادة فرص الحصول على الأراضي والقروض، والاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية التي يقودها الشباب.

وعلى المنوال نفسه، يجب أن تتطور أنظمة التدريب المهني لدينا من خلال دمج ريادة الأعمال والتعلم العملي التطبيقي في سلاسل قيمة حديثة.

وقبل كل شيء، يجب على الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين العمل معا حتى تصبح هذه القوة الديموغرافية محركا حقيقيا للازدهار الشامل.

سادسا، يجب علينا تعزيز الشراكات، العامة والخاصة، المحلية والدولية، للاستثمار في مجالات الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتخزين، وسلاسل التبريد، وغيرها من الأنظمة اللوجستية.

وستقلل هذه الاستثمارات بشكل كبير من خسائر الأغذية القابلة للتلف، وتعزز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، وتزيد من القدرة التنافسية في السوق.

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

يمكنني أن أؤكد لكم أن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا تزال ملتزمة ومستعدة للعمل مع الدول الأعضاء لتعبئة الموارد وجذب الاستثمارات وبناء نظم غذائية قادرة على الصمود.

وسيتطلب إطلاق العنان لممرات الغذاء في أفريقيا سياساتٍ منسقةً عبر الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات الوطنية، وتبسيط الإجراءات الجمركية.

لكن في نهاية المطاف، ستُحدد الإرادة السياسية والقيادة نجاح داكار.

وبما أن شباب أفريقيا يساهمون بالفعل في تشكيل مستقبل الزراعة في القارة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في مواكبة طموحاتهم بسياسات تمكينية وتمويل عادل وشراكات مفضية إلى التحول.

وأنا واثق من أننا سنغادر داكار ليس فقط بتصريحات، ولكن بنتائج ملموسة أيضا: ممرات غذائية مترابطة، وأسواق متكاملة، وشباب متمكّن، وتصنيفات ائتمانية عادلة، وقارة تُطعم نفسها والعالم.

شكرًا لكم.